دور السياحة الموالية للفقراء فى النهوض بالمجتمع المصرى

ايمن منير محمد قاسم
قسم الدراسات السياحية
كلية السياحة والفنادق
جامعة المنيا

سوزان بكرى حسن
قسم الدراسات السياحية
كلية السياحة والفنادق
جامعة الفيوم

أسماء عبدالرءوف خلف عبد الموجود
قسم الدراسات السياحية
كلية السياحة والفنادق
جامعة المنيا

الملخص

يعد القطاع السياحي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة فى مصر؛ وذلك لمساهمته المباشرة فى تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال آثاره الإيجابية على كافة مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومع تزايد الاهتمام العالمى خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين ليس فقط بقضية التنمية الإقتصادية على إطلاقها بل بقضية التقليل من حدة الفقر على وجه الخصوص. والحد من معدلات الفقر يتطلب اتباع سياسات التنمية الموجهة لدعم الفقراء، وبما أن صناعة السياحة تعد من أكبر الصناعات فى العالم وأسرعها من حيث معدلات النمو، وبما أنها تمتلك مجموعة من المقومات التى تؤهلها لكى تكون أحد الأدوات الفعالة لتحقيق أهداف التنمية من أجل الفقراء؛ حيث إنها صناعة تتطلب عمالة كثيفة، تشمل فرص عمل لكافة الفئات بما فيها المرأة. وهى صناعة ترتكز على الموارد والمقومات الطبيعية والثقافية، كما أنها صناعة مناسبة لإحياء المناطق الفقيرة، فقد ظهر اتجاه جديد للتنمية السياحية يهدف إلى توجيه فوائد ومزايا صناعة السياحة لصالح الفقراء، كما يهدف أيضا إلى الحد من الآثار السلبية لتلك الصناعة عليهم، ويطلق على هذا الاتجاه السياحة الموالية للفقراء، يساهم فيه كافة قطاعات الدولة العام والخاص.

الكلمات الدالة : السياحة الموالية للفقراء؛ التنمية السياحية؛ السياسات السياحية ؛ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

.....

مقدمة

أصبحت السياحة عاملا من أهم عوامل التنمية الاقتصادية فى كثير من الدول؛ وذلك يرجع إلى تأثيرها المباشر على كثير من القطاعات المرتبطة بالنمو الاقتصادى، فالنشاط السياحى تزداد أهميته فى إطار المقارنة مع الأنشطة التقليدية الأخرى. وينظر العالم اليوم إلى مشكلة الفقر على أنها أخطر المشاكل وأكثرها استحقاقا للعلاج على الإطلاق، لذلك تعالت الأصوات فى المؤتمرات الدولية ومن خلال المؤسسات الدولية تطالب بمواجهة مباشرة لمشكلة الفقر من خلال سياسات واستراتيجيات محددة، وفى هذا الإطار ظهرت فى أدبيات علم السياحة مصطلح السياحة الموالية للفقراء. والتى تعرف بأنها: "السياحة التى توجه المنافع الناتجة عنها لصالح الفقراء، فهى ليست نمطاً أو قطاعاً سياحياً، ولكنها اتجاه عام يهدف إلى إتاحة الفرص للفقراء لجنى المنافع الاقتصادية وغيرها من المنافع التى تترتب على النشاط السياحى، إضافة إلى المشاركة فى عملية اتخاذ القرار، ولا تهدف إلى تعظيم حجم قطاع السياحة" (Ashley et al, 2001).

إن موضوع السياحة الموالية للفقراء لم ينل بعد ما يستحق من الدراسة بالرغم من طرحه فى المؤتمرات السياحية فى السنوات الاخيرة، لذلك تبرز أهمية الدراسة فى أنها تمثل نقطة فعالة لتحديد وبيان كيف يمكن للقطاع السياحى أن يسهم بشكل فعال فى رفع مستويات المعيشة للفقراء أو ذوى الدخول البسيطة فى الدول النامية. ومن ثم تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلى:-

١- التأثير القوى للسياحة على الكثير من الفقراء بالعالم وكيف وإلى أى مدى يمكن للسياحة الموالية للفقراء أن تعزز الاحتياجات لتصبح قضية رئيسية.

٢- استراتيجيات السياحة الموالية للفقراء يلزم أن تكون واقعية من الناحية التجارية. فعلى الرغم من أن القطاع الخاص لا يمكن أن يتوقع منه أن يعطى الأولوية لأهداف محاربة الفقر، ولكنه يلزم أن يكون داعم لعملية تنمية السياحة الموالية للفقراء.

٣- مشاركة ومساهمة الفقراء فى السياحة والفوائد والمنافع التى يحصلون عليها، تعتمد على عدة عوامل متضمنة نوع أو نمط السياحة، نظم التخطيط، ملكية الاراضى، والوصول إلى رأس المال والتدريب. و يهدف البحث إلى:

١. توضيح الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة ودورها فى إحداث التنمية الاقتصادية فى الدولة.
٢. تحليل الآثار الإيجابية والسلبية للنشاط السياحى فى البلدان النامية، من حيث فرص العمل والدخول المتاحة للفئات منخفضة الدخل، ومن حيث الفرص المتاحة للمشروعات الصغيرة للإفادة من النشاط السياحى.
٣. معرفة الإطار الملائم للسياسات والاستراتيجيات السياحية الموالية للفقراء.

تكمن مشكلة البحث فى صعوبة صياغة استراتيجية سياحية ملائمة تتناسب مع الوضع الحالى للدولة للإفادة بأقصى درجة ممكنة من النشاط السياحى للحد من ظاهرة الفقر فى المجتمع المصرى، على الرغم من أن صناعة السياحة تمتلك كافة المقومات التى تؤهلها لتكون أداة فعالة لمحاربة الفقر وتخفيض حدته، لذلك لابد من اتباع سياسات واتجاهات التنمية السياحية الحديثة التى تهدف إلى توجيه فوائد ومزايا صناعة السياحة لصالح الفقراء، كما تهدف أيضا إلى الحد من الآثار السلبية لتلك الصناعة عليهم، ويطلق على هذا الاتجاه السياحة الموالية للفقراء.

يصل البحث إلى تحقيق أهدافه من خلال جمع البيانات المتاحة من المصادر الثانوية المختلفة (المكتبية) ودراسة هذه البيانات وتحليلها بشكل متعمق على ضوء المفاهيم والأسس التي أشارت إليها الأدبيات التي تناولت موضوع السياحة الموالية للفقراء وسياساتها واستراتيجياتها وذلك لاستخلاص النتائج والوصول إلى التوصيات.

الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة

يعد القطاع السياحى فى مصر من القطاعات الرائدة التى تسهم بصورة فعالة فى توليد القيمة المضافة وتعزيز ميزان المدفوعات والإيرادات العامة للدولة وتوفير فرص عمل، بالإضافة إلى دوره فى تدعيم الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خلال علاقاته التشابكية القوية، إلا أن السياحة صناعة شديدة الحساسية، حيث يعد النشاط السياحى من الأنشطة الاقتصادية سريعة التأثر بالأحداث المحلية والإقليمية والدولية. ويمكن توضيح الآثار الإيجابية الاقتصادية لصناعة السياحة حيث تؤدى دورا فى تنشيط الحركة التجارية فى الدولة، فكلما زادت الحركة السياحية القادمة للدولة؛ نشطت حركة البيع والشراء بالمناطق السياحية. كما تسهم صناعة السياحة في القضاء علي مشاكل البطالة من خلال توفير فرص العمل في الفنادق والمحال العامة وشركات السياحة ووسائل النقل والإرشاد السياحي. وإيجاد نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد (Wall and Matheson, 2006) .

وبوجه عام، فقد شكلت الإيرادات السياحية حوالى ٢٠% من إجمالى النقد الأجنبى المتولد فى الاقتصاد المصرى عام ٢٠١٠، إلا أنه انخفض فى السنوات اللاحقة ليشكل ما يقرب من ١٤% من إجمالى المتحصلات بالنقد الأجنبى نتيجة لتداعيات الثورة، مما أثر على أعداد السائحين، ومتوسط الإنفاق السياحى الذى انخفض بنسبة ١٥% من حوالى ٨٥ دولار / ليلة عام ٢٠١٠ إلى نحو ٧٢,٢ دولار/ ليلة عام ٢٠١٢. وقد أثرت هذه الأحداث سلباً على إسهام السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى والتجارة الدولية، إذ تراجعت الإسهام فى الناتج من ٤,٥% إلى ٣,٧% ما بين عامى ٢٠١١/١٠ و ٢٠١٢/١١، كما شهد فائض الميزان السياحى والانفتاح السياحى انخفاضاً بنحو ٠,٩ و ٠,٨ نقطة مئوية. ومن ناحية أخرى، تسهم السياحة المصرية فى تشغيل نحو ١,٨ مليون فرد بشكل مباشر، يضاف إليهم ١,٢ مليون فرد فى الخدمات الأخرى المرتبطة بالسياحة، علاوة على ١,١ مليون فى القطاعات الأخرى المصاحبة؛ وذلك نظراً للعلاقات التشابكية القوية بين السياحة والقطاعات الأخرى والتى تشمل نحو ٧٠ نشاطاً. وبذلك تشكل العمالة السياحية المباشرة وغير المباشرة نحو ١٢,٦% من إجمالى أعداد المشتغلين على مستوى الاقتصاد الوطنى. وكذلك تسهم السياحة فى دعم الموازنة العامة للدولة، إذ تشكل المتحصلات الضريبية من السياحة نحو ٦% من مجموع ضرائب المبيعات المباشرة، ونحو ٢٤% من الضرائب المباشرة على الخدمات لعام٢٠١٢ (وزارة التخطيط والتعاون الدولى،٢٠١٣).

والنشاط السياحى فى مصر يواجه مجموعة من التحديات منذ اندلاع الثورة، وقد ازدادت حدتها فى الآونة الأخيرة من تصاعد الاضطرابات السياسية والأمنية التى أثرت سلباً على أوضاع الاستقرار والسلامة والأمان للمواطنين والوافدين، إذ أصبح عدم الاستقرار الأمنى الاعتبار الأول الحاكم لقرار الزائر فى التراجع عن زيارة مصر لحين عودة استتباب الأمن، خاصة فى ظل التحذيرات التى تصدرها الدول التى يفد منها الزائرون. وقد انعكس ذلك بوضوح على قرارات منظمى الرحلات والسائحين وعلى نسب الإشغال الفندقى التى تراجعت بشدة، خاصة فى المقاصد الثقافية والسياحية النيلية ومزارات القاهرة الكبرى.

أهداف وخصائص السياحة الموالية للفقراء

تعرف السياحة الموالية للفقراء بأنها "السياحة التى تولد منافع كبيرة موجهه للفقراء، وقد تكون المنافع اقتصادية أو بيئية أو ثقافية، فهى ليست منتجاً معيناً أو أحد قطاعات صناعة السياحة، ولكنه اتجاه عام لها يرتبط بنطاق واسع من مؤسسات الأعمال على كافة المستويات (مستوى الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى أيضا)، ويشمل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والفقراء أنفسهم منتجين ومشاركين فى عملية اتخاذ القرار فى ذات الوقت (Ashley et al, 2001).

ومن أهم التحديات التى تواجه واضعى استراتيجيات تنفيذ هذا الاتجاه، هو ضرورة ضمان تحقيق المنافع للفقراء ومؤسسات الأعمال السياحية فى ذات الوقت، ولتحقيق هذه المعادلة يجب أن تتصف الأهداف الموضوعة بأن تكون مبتكرة، ومنطقية وقابلة للتغير، وقابلة للقياس والتقييم، وأن تكون مرتبطة ببرنامج زمنى للإنجاز. وعادة ما تشمل هذه الأهداف ثلاثة مستويات رئيسة

١- أهداف قصيرة المدى (تتعلق بتكوين مشروعات محلية جديدة).

٢- أهداف تتعلق بالأثر على المشروعات السياحية التى تطبق هذا الاتجاه.

٣- أهداف تتعلق بالأثر على الاقتصاد المحلى والمجتمع المحلى للمقصد السياحى (Workshop for Partners, 2004).

إلى جانب هذه الأهداف المحددة السابقة الذكر، يوجد لهذا الاتجاه أهداف عامة توضع فى إطارها الأهداف المحددة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلى:

أ- تمكين المجتمع المحلى فى المقصد السياحى من الدخول والوصول إلى السوق السياحى وعدم عزلهم بعضهم عن بعض.

ب- تعظيم الروابط ودعمها فى الاقتصاد المحلى، والقضاء على تسرب الإيرادات السياحية.

ت- بناء واستكمال إستراتيجيات تنمية المجتمع المحلى، من خلال توفير فرص العمل، وتنمية المشروعات الصغيرة.

ث- تقييم المشروعات السياحية بناءً على إسهامها فى تنمية الاقتصاد المحلى، وليس على أساس مقدار ما تولده من إيرادات، أو على أساس أعداد السائحين الوافدين.

ج- ضمان حماية وصيانة الموارد الطبيعية والثقافية.

ح- السيطرة على التأثيرات الاجتماعية السلبية للسياحة.

ولتحقيق تلك الأهداف وضعت مجموعة من السياسات والإستراتيجيات الخاصة بتطبيق هذا الاتجاه، والتى يمكن من خلالها تحقيق بعض أو أغلب تلك الأهداف.

خصائص السياحة الموالية للفقراء

السياحة الداعمة للفقراء تتميز بأنها (Ashley et al, 2001)

١- اتجاه إدارى وتنموي عام لصناعة السياحة وليست أحد منتجات أو قطاعات تلك الصناعة.

٢- تهدف إلى توليد منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية لصالح الفقراء.

٣- تهدف إلى إتاحة الفرصة للفقراء للمشاركة فى عملية اتخاذ القرار عند التخطيط للتنمية السياحية فى مجتمعاتهم.

٤- اتجاه عام يطبق على نطاق واسع من مؤسسات الأعمال (على مستوى الاقتصاد الكلى للدولة)، كما يطبق على مستوى المؤسسة الواحدة أو مجموعات من المؤسسات (الاقتصاد الجزئى).

٥- تعمل على خلق وتطوير الروابط بين مؤسسات الأعمال السياحية بعضها مع بعض (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى والفقراء المنتجون والمشاركون فى عملية اتخاذ القرار) من ناحية، وبين تلك المؤسسات والفقراء على اختلاف فئاتهم وأنواعهم، وذلك بهدف تفعيل دور صناعة السياحة فى خفض معدلات الفقر، وكذلك خلق نوع من المشاركة الحقيقية للفقراء فى عملية اتخاذ القرار بالنسبة لعمليات إدارة وتخطيط التنمية السياحية.

ومن خصائصها

١- تختلف السياحة الموالية للفقراء كاتجاه تنموي عن التنمية السياحية المتواصلة، فالتنمية السياحية المتواصلة غالباً ما تركز على المقاصد السياحية الرئيسة وتعتبر النواحى البيئية والمنافع الاجتماعية هى المعيار الأساسى للاستدامة. أما السياحة الموالية للفقراء تركز على المقاصد السياحية التى يتواجد بها الفقراء والفقر هو محور اهتمامها.

٢- كذلك تختلف السياحة الداعمة للفقراء عن السياحة المجتمعية، حيث تهدف الأخيرة إلى الترويج لمشروعات ومنتجات المجتمع المحلى وأفراده. وهو أحد الأهداف الأساسية للسياحة الداعمة للفقراء، إلا أن تعظيم المنافع الناتجة عن صناعة السياحة للحد من ظاهرة الفقر والقضاء عليها يتطلب بعض الاجراءات الأخرى، مثل: تعظيم دور القطاع الحكومى، وإستخدام العمالة والبضائع والخدمات المحلية، وتعظيم الروابط بين مؤسسات القطاع الخاص غير الرسمى، والتأكد من أن خطط إنشاء البنية الأساسية وحماية البيئة تعود بالنفع على الفقراء، وأخيراً وضع السياسات الداعمة لاحتياجات الفقراء من المنتجين فى مجال صناعة السياحة(Deloitte and touch, 1999).

٣- تختلف كذلك السياحة الداعمة للفقر PPT (Pro-poor Tourism)عن سياحة الفقر Poverty Tourism، فالأولى اتجاه للتنمية السياحية، بينما الأخيرة أحد أنماط السياحة البديلة، وتعنى ممارسة النشاط السياحى فى المناطق الفقيرة فى العالم، بهدف خلق التفاهم والتوحد المبنى على المساواه والتفاهم بين السائحين والسكان المحليين، وتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلى(Scheyvens, 2001).

٤- ينطبق هذا الاتجاه على أى نمط من الأنماط السياحية(سياحة ثقافية، ترفيهية، رياضية...إلخ) طالما توجهت المنافع الناتجة عن هذا النمط إلى الفقراء من أبناء المجتمع المحلى بالمقصد السياحى.

٥- تدعم وترسخ الثقافة الديموقراطية في المجتمع من خلال جذب مجموعة متزايدة من الفقراء في المجتمع إلي المشاركة في صنع القرار في مجال رزقهم، وهو ما يعمق مفهوم المشاركة الذي هو أحد الركائز الأساسية للديموقراطية.

سياسات واستراتيجيات السياحة الموالية للفقراء

اختلف الباحثون الذين تناولوا استراتيجيات السياحة الموالية للفقراء فى مدخلهم وعرضهم لها، فقد استعرضا كل من

(Penny Urquhart and Dilys Roe 2002) الاستراتيجيات من ثلاث جهات، وهى:

أولاً- استراتيجيات تهدف إلى زيادة المزايا والمنافع الاقتصادية

يهدف هذا النوع إلى زيادة المزايا الاقتصادية التى تعود على الفقراء نتيجة للنشاط السياحى، وذلك من خلال:

١- التوسع فى توظيف السكان المحليين فى المشروعات السياحية، وكذلك التوسع فى عملية ربط وظائف السكان المحليين بمرتبات محددة، وتدريب السكان المحليين.

٢- إتاحة الفرص لإنشاء المشروعات المحلية التى تقدم الخدمات. للعمليات المتعلقة بالنشاط السياحى (مثل مقدمى خدمات الطعام)، وكذلك مشروعات بيع الهدايا والتذكارات السياحية.

٣- خلق وتنمية مصادر عامة للدخل، مثل: الرسوم والتبرعات والهبات وغيرها؛ لاستخدامها فى إنشاء مشروعات خدمية لصالح المجتمع المحلى. ويواجه تنفيذ هذا النوع من الإستراتيجيات مجموعة من العقبات أوضحها

(Ashley and Goodwin,2004) كما يلى:

١- عدم توافر المهارات والكفاءات البشرية فى المجتمع المحلى.

٢- انخفاض درجة الوعى بأهمية السياحة ودورها فى التنمية لدى أفراد المجتمع.

٣- انخفاض جودة المنتجات المصنعة محلياً.

٤- عدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق.

ثانياً- استراتيجيات تهدف إلى تطوير الاثار غير المادية للسياحة

يهدف هذا النوع من الاستراتيجيات إلى خفض الآثار السلبية الناتجة عن القطاع السياحى، مثل: التصادم الثقافى، وعدم قدرة أفراد المجتمع المحلى على تملك الأراضى...وغيرها، وذلك من خلال:

١- بناء سياسات وأطر تخطيطية جديدة لصناعة السياحة، لا تعتمد على النظرة الضيقة للصناعة كمصدر للعملة الأجنبية فقط، بل تعتمد على نظرة أشمل لها كأداة فعالة للقضاء على ظاهرة الفقر.

٢- عدم عزل الفقراء عن عمليات اتخاذ القرار، والعمل على زيادة وتفعيل مشاركتهم من خلال الحكومات والقطاع الخاص.

٣- بناء روابط بين الفقراء والقطاع الخاص، حيث قد تتطلب المشروعات المحلية الصغيرة معاونة القطاع الخاص فى بعض المجالات (مثل: تدريب العاملين، وبناء صلات وقنوات تسويقية، ونقل الخبرات التجارية...إلخ).

٤- بناء ودعم نظام فعال لتداول المعلومات بين مختلف أطراف صناعة السياحة داخل المقصد السياحى، ليكون أساساً جيداً للحوار والتعاون فى المستقبل(Mayer et al, 2004).

وهناك مجموعة أخرى من الباحثين اتخذوا منهجا أوسع يتمثل فى ضرورة وضع قضية الفقر فى الأجندة السياحية ثم زيادة الفرص الاقتصادية للفقراء للمشاركة فى النشاط السياحى على أوسع مدى ممكن، ويدخل فى هذا إتاحة فرص أكبر للتوظف وإقامة البنية الأساسية التى تساعدهم على الإسهام فى السياحة، واقترحوا مدخلاً مؤسسيًا متعدد الأطراف يسمح بمشاركة الحكومة والهيئات المحلية والقطاع الخاص مع الهيئات الدولية فى العمل على تفعيل مشاركة الفقراء فى النشاط السياحى. ومن خلال هذا الإطار المؤسسى تم وضع عدد من المهام والإجراءات على كل من الهيئات الدولية والمحلية والحكومات والقطاع الخاص.

أولاً- الإجراءات الخاصة بوكالات ومنظمات المعونة والتنمية الدولية

يقصد بوكالات التنمية الدولية، تلك الوكالات التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولى، والبنوك الإقليمية، والكيانات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى وبرامج التنمية الدولية، حيث يناط بهذه الجهات تبنى مجموعة من الإجراءات، أهمها

:(World Tourism Organization, 2004)

أ- تفعيل استخدام صناعة السياحة كقوة اقتصادية قادرة على الحد من معدلات الفقر، وذلك من خلال:

- تكثيف جهودها للترويج لتفهم عالمى صحيح لصناعة السياحة ومالها من متطلبات خاصة، خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
- طرح الملف الخاص بصناعة السياحة على طاولة المناقشة، سواء داخلياً، أو على مستوى الدول ذات المصلحة؛ وذلك لإيجاد صيغة تعاون مشترك لمواجهة ما يستجد من أحداث تؤثر على الصناعة.

ب- تقديم المعونة لقطاع السياحة فى الدول النامية والدول الأقل نمواً التى تعانى مجتمعاتها من الفقر، وذلك من خلال:

- تمويل برامج التنمية السياحية المستدامة.
- دعم صناعة السياحة من خلال برامج تنموية محلية وإقليمية أوسع نطاقاً، حيث تركز تلك البرامج على الحد من معدلات الفقر.

ت- وضع سياسات للتنمية تهدف للحد من الفقر كشرط لتمويل برامج التنمية السياحية فى الدول السياحية، فضلاً عن ضرورة أن تكون المشروعات الفردية الصغيرة موجهة لخدمة الفقراء.

ث- مساعدة المشروعات السياحية الصغيرة فى مجالات التسويق والتدريب المهنى واكتساب المهارات، بحيث لا تقتصر المعونة على النواحى التمويلية فقط.

ج- التعاون والعمل المشترك بين تلك المنظمات الدولية ومختلف الدول السياحية بشكل منظم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التبادل المستمر للمعلومات والخبرات وتنفيذ المشروعات المشتركة.

ثانياً- الإجراءات الخاصة بحكومات الدول السياحية

يؤدى الحكومات دوراً فعالاً لتهيئة المناخ اللازم لنجاح صناعة السياحة فى تقديم المنافع والفوائد للفقراء، وذلك من خلال ما تصنعه من سياسات أو تعليمات أو برامج عمل، سواء على المستوى المحلى أو القومى أو كلاهما، ويتبلور هذا الدور من خلال مجموعة من الإجراءات كما أوضحها (World Tourism Organization, 2004) وهى كالتالى:

أ- وضع صناعة السياحة فى الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج الخاصة بالحد من ظاهرة الفقر، وذلك بالعمل على توظيف المزايا الاقتصادية للصناعة لتنفيذ أهداف تلك البرامج، وكذلك يجب وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بصناعة السياحة بحيث تشمل أهدافها الحد من الفقر والقضاء عليه، كذلك أثر الفقر على مختلف عناصر الاستراتيجية، وأخيراً يجب أن تشمل بعض الإجراءات اللازمة للإسهام فى الحد من تلك الظاهرة.

ب- يضع التخطيط السياحى فى الإعتبار أماكن واحتياجات المجتمعات الفقيرة فى الدولة، سواء عند وضع الخطة العامة للصناعة، أو ما يتعلق بالخطط الخاصة بالمشروعات السياحية الصغيرة والفردية، ووفقاً لذلك يجب أن تراعى العوامل التالية:

- المواقع المستهدفة للتنمية مستقبلاً، والتى يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة للمجتمعات المحلية الفقيرة المجاورة.

- الحفاظ على استدامة المواقع الريفية وبقاء الهوية المميزة لها.
- إنشاء شبكات جديدة للطرق والمواصلات والاتصالات، وشبكات المياه والصرف الصحى، وكذلك الخدمات الصحية المتميزة، التى تعمل على تحسين نوعية الحياة، وكذلك تعمل على إتاحة فرص أوسع لأنشطة اقتصادية جديدة.
- تفادى عمليات نقل المجتمعات المحلية لصالح مشروعات التنمية السياحية؛ لما لذلك من أثر سلبي على أفراد تلك المجتمعات، حيث يجب أن تشارك المجتمعات المحلية فى كافة مراحل عمليات التخطيط والقرارات المؤثرة عليها، كما يجب احترام حقوقها الأساسية.

ج- أن تقوم حكومات المقاصد السياحية بتأدية دور فعال فى الحد من ظاهرة الفقر من خلال صناعة السياحة، وذلك لا يقتصر فقط على مواقع التنمية السياحية المختارة، ولكن من خلال ما يمكن أن تقدمه تلك الحكومات من دعم وتسهيلات لمشروعات القطاع الخاص والمجتمع المحلى، وتتمثل أهم تلك التسهيلات فى عدة أشكال وصور أهمها:

- إشراك المستثمرين السياحيين فى عمليات التخطيط السياحى ومراعاة احتياجاتهم.
- إعداد برنامج جذاب لحوافز الاستثمار.
- إتاحة المجال للتعاقدات الإدارية، لإدارة الفنادق وغيرها من الخدمات.
- وضع التعليمات والضوابط الخاصة بالاستخدام السياحى الأمثل لأماكن التراث الثقافى والمحميات الطبيعية.

د- وضع الخطوط العريضة والمقاييس التى تعمل على تحديد الإجراءات والأعمال اللازمة لتفعيل دور المشروعات السياحية فى الحد من الفقر فى المجتمع؛ الأمر الذى يلزم تلك المشروعات بانتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق الاستدامة، مثل: الاعتماد بشكل أساسى على العمالة المحلية، واستخدام المنتجات المحلية؛ الأمر الذى يؤدى الى الحد من الفقر.

ه- الترويج ودعم إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف مجالات صناعة السياحة. ويتمثل دعم الحكومات لتلك المشروعات من خلال ما يلى:

- الترويج لمفهوم جديد للاستثمار يتناسب مع الإمكانات المتاحة للمجتمع المحلى، وقدرته على الحصول على القروض الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم يعتمد هذا المفهوم على أن تكون رؤوس الأموال المستثمرة صغيرة مع تقديم خدمات وسلع عالية الجودة.
- إنشاء برنامج للإقراض الصغير والمتناهى الصغر، والذى يهدف إلى إعطاء الأولويه للفقراء لتمويل مشروعاتهم الصغيرة، حيث يعتمد هذا النظام على إقراض مجموعة من الأفراد مبالغ صغيرة، على أن يتم حساب فائدة شهرية على المبلغ المفترض، بحيث يكون أفراد المجموعة كلهم متضامنين فى سداد القرض، على أن يكون للجهة المقرضة الحق فى زيادة المبلغ الممنوح وفقا لشروط معينة يتم وضعها.

ح- إن تغطى الحملات الدعائية والإعلامية السياحية التى تقوم بتخطيطها وتمويلها وتنفيذها الحكومات أو الهيئات التابعة لها، مقاصد سياحية ومنتجات سياحية معينة تدعم الفقراء، وذلك من خلال:

- نشر المعلومات الخاصة بتلك المنتجات والمقاصد السياحية على الإنترنت وفى البرشورات السياحية، وكذلك العمل على عرضها والترويج لها فى المعارض والمهرجانات المحلية والدولية.
- تنظيم البرامج والأحداث السياحية التى تجذب الانتباه إليها.
- إمداد السوق المحلى والأجانب المقيمين بمعلومات عن تلك المنتجات.

ط- يجب أن تقوم الحكومات بتقييم وتعديل إستراتيجياتها وخططها السياحية، اعتمادا على مؤشرات فعلية دقيقة توضح أثر هذه الصناعة على ظاهرة الفقر، فقد تشمل هذه المؤشرات:

أ- مؤشرات عامة تتمثل فى رصد التغيرات العامة التى تحدث بمرور الوقت فى كافة الظواهر المتعلقة بالفقر، مثل: دخل الفقراء، ونوعية ومستوى المعيشة، وقدرة أفراد المجتمع على الحصول على الخدمات والتسهيلات العامة، ومقارنتها بمعدلات النمو فى صناعة السياحة.

ب- مؤشرات محددة تشمل هذه المؤشرات على سبيل المثال المشروعات السياحية التى تعتمد على العمالة المحلية، ومعدلات الدخل المحققة بواسطة المشروعات السياحية التى تعتمد على المجتمع المحلى فى الإنتاج، وإيرادات ومكاسب الموردين السياحيين المحليين والأموال الموجهة لمشروعات تنمية المجتمع.

ثالثاً- الإجراءات الخاصة بمنظمات المجتمع المدنى

أ- التنسيق بين مختلف الجهات والأفراد والمشروعات ذات الصلة بصناعة السياحة، وتقديم المشورة لهم.

ب- توجيه استثماراتها فى مجالات التدريب، وبناء الطاقة الفنية والمهارات للمجتمع، وتقديم المعاونة والمشورة الفنية للفقراء، بهدف زيادة وعيهم ومعرفتهم بأهمية صناعة السياحة، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، وإدارة وتشغيل المشروعات الصغيرة والمشروعات السياحية الكبيرة على السواء.

ت- وضع واكتشاف الروابط بين القطاع العام والمشروعات السياحية التى يديرها القطاع الخاص وموردى الخدمات من الفقراء، والعمل على تسهيل التعاون بينهم، من خلال توفير الوقت وخفض معدلات المخاطرة للفقراء.

ث- وضع وتطوير البرامج والعمليات التى تعمل على تنمية مشاركة الفقراء فى وضع السياسات الخاصة بصناعة السياحة.

ج- تقديم الدعم للحملات الدعائية التى تهدف إلى دعم أهداف صناعة السياحة الداعمة للفقراء(Ashley et al, 2004).

رابعا- الإجراءات الخاصة بالمشروعات السياحية (القطاع الخاص)

على أصحاب المشروعات السياحية (على إختلاف أنواعها أو أحجامها) أن يلتزموا بمفهوم المسئولية الاجتماعية المشتركة، واضعين فى الاعتبار ما ينتج عن الأنشطة من تأثيرات واسعة النطاق على البيئة والمجتمع المحيط، بحيث يشمل هذا الإلتزام العمل على تحقيق رفاهة المجتمع المضيف بالمقصد السياحى، وتحسين أحواله المعيشية، إضافة إلى العمل على الحد من معدلات الفقر وتقليل حدته، على أن يكون هذا الالتزام التزاماً رسمياً جاداً مترجماً إلى جهود فعلية على المستويين المحلى والدولى، وليس مجرد شعارات للدعاية. وتتمثل أهم تلك الجهود التى يمكن للمشروعات السياحية أن تقوم بها فيما يلى(Roe and Ashley,2002):

أ- بناء الروابط والعلاقات بين القطاع الخاص السياحى وشركائه من المجتمع المحلى بالمقصد السياحى، بحيث تعمل هذه الروابط على زيادة الفوائد والمنافع الصافية التى تتحقق للفقراء من صناعة السياحة، إضافة إلى تحقيق عائد مناسب لمشروعات القطاع الخاص.

ب- المشاركة فى عملية بناء قدرات ومهارات المجتمع المحلى من خلال الاستثمار فى مجالات التعليم والتدريب.

ت- الاعتماد على مدخلات محلية لعمليات التشغيل.

ث- خلق تجربة سياحية فريدة خاصة بالمجتمع المحلى.

نتائج البحث

١. تعد السياحة الداعمة للفقراء اتجاه ادارى وتنموى عام لصناعة السياحة وليست أحد منتجات أو قطاعات تلك الصناعة. ويهدف الى توليد منافع إقتصادية و اجتماعية وبيئية وثقافية لصالح الفقراء.

٢. تختلف السياحة الداعمة للفقراء كاتجاه تنموى عن التنمية السياحية المتواصلة، وتتمثل أوجه الإختلاف فى ان السياحة الداعمة للفقراء تركز على المقاصد السياحية لشمال الصعيد حيث يتواجد الفقراء. كما ان الفقر هو محور عملها وإهتمامها.

٣. تختلف السياحة الداعمة للفقراء عن السياحة المجتمعية، حيث تهدف الاخيرة الى الترويج لمشروعات ومنتجات المجتمع المحلى وافراداه، وهو أحد الاهداف الاساسية للسياحة الداعمة للفقراء. الإ ان تعظيم المنافع الناتجة عن صناعة السياحة للحد من ظاهرة الفقر والقضاء عليها يتطلب بعض الاجراءات الاخرى مثل (تعظيم دور القطاع الحكومى والبضائع والخدمات المحلية تعظيم الروابط بين مؤسسات القطاع الخاص الغير رسمى.

٤. تختلف السياحة الداعمة للفقراء PPT عن سياحة الفقر Poverty Tourism. فالاولى اتجاه للتنمية السياحية، بينما الأخيرة أحد أنماط السياحة البديلة، وتعنى ممارسة النشاط السياحى فى المناطق الفقيرة فى العالم، بهدف خلق التفاهم والتوحد المبنى على المساواة والتفاهم بين السائحين والسكان المحليين. وتعظيم المافع الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلى.

٥. يعتمد إتجاه السياحة الداعمة للفقراء على ثلاث استراتيجيات رئيسة عند التطبيق، تشمل الاستراتيجية الاولى مجموعة من الإجراءات التى تهدف الى زيادة المنافع الاقتصادية للسياحة. وتشمل الاستراتيجية الثانية مجموعة من الإجراءات تهدف إلى زيادة الآثار الغير الاقتصادية للسياحة. بينما تشمل الاستراتيجية الثالثة مجموعة من الاجراءات إلى اصلاح السياسات والبرامج.

٦. من أهم التحديات التى تواجه واضعى استراتيجيات تنفيذ هذا الاتجاه (السياحة الداعمة للفقر PPT)، هو ضرورة ضمان تحقيق المنافع للفقراء ومؤسسات الأعمال السياحية فى ذات الوقت، ولتحقيق هذه المعادلة يجب أن تتصف الأهداف الموضوعة بأن تكون مبتكرة، منطقية وقابلة للتغير، قابلة للقياس والتقييم وأن تكون مرتبطة ببرنامج زمنى للإنجاز.

٧. هناك مجموعة من الروابط بين المشروعات السياحية فى القطاع الخاص وبين المجتمع المحلى فى المقصد السياحى، والتى يمكن من خلالها أن تقوم تلك المشروعات بدور فعال فى تخفيف حدة ظاهرة الفقر فى المقصد السياحى.

٨. عدم كفاية البرامج والدورات التدريبية التي تهدف إلى إكساب العاملين الخبرة العلمية والعملية فى كيفية نشر وتنمية الوعي السياحى لدى المواطنين عامة والفقراء على وجه الخصوص.

توصيات البحث

أولاً- توصيات موجهة لوزراة التخطيط والتعاون الدولى

١. ينبغى وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بصناعة السياحة بحيث تشمل أهدافها الحد من الفقر والقضاء عليه، وكذلك أثر الفقر على مختلف عناصر الاستراتيجية.

٢. من الضرورى أن يضع التخطيط السياحى فى الاعتبار أماكن واحتياجات المجتمعات الفقيرة فى الدولة، سواء عند وضع الخطة العامة للصناعة، أو ما يتعلق بالخطط الخاصة بالمشروعات السياحية الصغيرة والفردية، ولهذا نوصى بدوام التعاون الدائم بين كل من وزارة السياحة ووزارة التخطيط والتعاون الدولى.

ثانياً- توصيات موجهة للمحليات:

١. يجب الحفاظ على الصناعات والحرف ذات التراث المصري الأصيل مع العمل على تطوير استخدامها، مع تطوير استخدامات الخامات البيئية المتاحة والعمل على قيام صناعات جديدة على الخامات الاقتصادية الغير مستغله.

٢. من الضرورى إقامة قاعدة تدريب على أحدث مستوى لتدريب الأسر الفقيرة على الحرف والصناعات السياحية، وكذلك إقامة دورات تدريبية لإدارة المشروعات الصغيرة وتوجيه الاستثمار وفق احتياجات السوق.

٣. تكوين هيئة تشرف على إنتاج السلع السياحية بهدف مراقبة المستوى الفنى والحرفى وأن تعمل على توفير الخامات بأسعار زهيدة للفقراء حتى يكون جامعاً للسعر المعقول والمستوى الجيد وضرورة الإعلان عن الأسعار.

المراجع

المراجع باللغة العربية

وزارة التخطيط والتعاون الدولى (٢٠١٣)، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤.

المراجع باللغة الإنجليزية

Ashley, C. Boyd, C. and Goodwin, H., (2000), Pro-Poor Tourism putting poverty at heart of tourism agenda, overseas development institute (ODI), London.

Ashley C., Goodwin, H. and Roe, D., (2001), Pro-Poor Tourism Strategies: Expanding Opportunities for the Poor, Department for International Development (DFID), Pro-Poor Tourism Briefing No1, UK.

Ashley, C. Roe, D., and Page, S., (2004), Tourism and the Poor: Analyzing and interpreting tourism statistics from a poverty perspective. PPT Working Paper No. 16. ODI, London.

Ashley, C., Roe, D. and Goodwin, H, (2004), Pro-Poor Tourism", the UK Department for International Development (DFID), UK.

Ashley, c and others, (2004), using local branding to enhance local product sales to tourists, tourism pilots program, Brief No4, South Africa.

Deloitte and touch, (1999), Tourism and Poverty Elimination: Untapped Potential, Department for International Development (DFID) Report, UK.

Dilys Roe and Penny Urquhart, (2002), pro-poor tourism: Harnessing the World's Largest Industry for The World's poor, world summit on Sustainable Development, International Institute for Environment and Development (IIED), Johannesburg.

Roe, D., and Ashley, C., (2002), Working with the Private Sector on Pro- Poor Tourism, ODI, London.

Mayer, D., Ashley, c. and poulthnery, c., (2004), Pro-Poor Tourism strategies for Business creating linkages pro- poor tourism pilots Programme, brief no1, south Africa.

Mow forth, M. and mutt, I. (1998), tourism and sustainability: new tourism in the third world, tout ledge, New York, USA.

Scheyvens, R., (2001), Poverty tourism, Development Bullentin, Massey University.

Wall, G. and Matheson, A. (2006), tourism: change, impact and opportunities, first published, prentice hall, London, UK.

Workshop for Partners,(2004), Trade linkages in Tourism: Piloting Pro-Poor tourism", Gouteng, RSA.

UNWTO,(2004),Tourism and poverty Alleviation Recommendation for action, WTO, Madrid.

UNWTO, (2005), Tourism Micro Finance and poverty Alleviation, WTO, Madrid.

The role of pro-poor tourism in the development of Egyptian society

The tourism sector, one important economic sectors in Egypt, to its direct contribution to economic progress through its positive effects on all economic development indicators, and with the growing interest in the world during the era of the nineties of the twentieth century is not only the issue of economic development on the launch, but the issue of poverty reduction in particular. And reducing the incidence of poverty requires policies oriented development to support the poor, and as the tourism industry is one of the largest industries

in the world and the fastest in terms of growth rates, since it possesses a set of ingredients that qualify in order to be a effective tool for achieving the goals of development for the poor; where she labor-intensive industry, including employment opportunities for women and the private sector. An industry that is based on the resources and components of natural and cultural, as it is an industry suitable to revive poor regions, has emerged a new direction for tourism development aims to guide the benefits and advantages of the tourism industry for the benefit of the poor, also aims to reduce the negative impacts of the industry on them, and called on the trend of pro- poor tourism.

Keywords: Pro-poor tourism; tourism development; tourism policies; plans of economic and social development.